2000 0729-0004-2

أجواء غضب في مؤتمر لجنة المخطوفين

الأهالي: تسليم على مضض بتقرير لجنة التحقيق وتأكيد بأن القضية لم تنته بعد

ضياء شمس

فجّر بعض اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان غضبا احتقن لأكثر من ربع قرن مضى على تقرير لجنة التحقيق الرسمية المكلفة البحث والتقصي عن مصير المخطوفين والمفقودين، الذي وفّاهم جميعاً.

ولم ينج من هذا الغضب الممزوج بحرقة امهات واخوات وزوجات رئيس الحكومة سليم الحص والوزراء والنواب وكل مسؤول ومعني بهذه القضية.

ومن كان صامتاً من الأهالي، اطرق محدقا في شريط ذكريات، يقيه صدمة الواقع الذي فرضه التقرير.

ووسط كل هذا الغضب والصراخ ومظاهر الرفض، بدأ المؤتمر الصحافي الذي دعت اليه لجنة المخطوفين امس في نقابة الصحافة والذي افتتح مرتين بالنشيد الوطني اللبناني.

(جورج فرح)

● أمهات في المؤتمر الصحافي

وقائع المؤتمر

أعلنت وداد حلواني ممثلة اللجنة في كلمتها انها «أرملة» وارتدت ثوب الحداد لأول مرة منذ خطف زوجها بعد ان «منع عليّ ارتداؤه طيلة سنوات». وروت محطات القضية بدءاً من تأسيس اللجنة، وصولا الى الخامس والعشرين من الجاري حين اصدر رئيس الحكومة سليم الحص نتيجة التحقيق من دون اعلانها عبر شاشة التلفزيون.

واذ شكرت حلواني الحص على تشكيل اللجنة انتقدت الطريقة التي اعلن بها النتيجة، وقالت: «كم كنا بحاجة لسماع التقرير بلسانك انت (...) لا ان نسمعه بصوت مذيعي الاخبار وان نقرأ على صفحات الجرائد، وكأن ما يعلن خبر عادي يتعلق بحادثة خطف حدثت في قارة أخرى».

واذ سلمت حلواني بنتائج التحقيق، وأعلنت انها ستقوم بالاجراءات اللازمة لاستخراج وثيقة وفاة لزوجها «عدنان حلواني»، أكدت ان القضية لم تنته بعد، «اذ لم يتحقق من مطالب الأهالي سوى واحد فقط، ويبقى اقرار مشروع الرعاية الاجتماعية لأهالي المخطوفين، واعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة، وإقامة نصب تذكاري يخلد ضحايا الحرب».

وختمت كلمتها متوجهة بالشكر الى كل من وقف الى جانب قضيتهم، وحيّت شهيدة اللجنة نايفة نجار حمادة.

بدوها، رفضت جولييت عطا الله ضاهر، (من لجنة الأهالي) نتائج التقرير «جملة وتفصيلاً» وطالبت باعتبار المخطوفين والمفقودين الذين وقتهم الدولة «شهداء حرب، يعاملون كبقية الشهداء والجرحى والاسرى لدى العدو الاسرائيلي».

واعلنت ضاهر في كلمتها، انها مستمرة في تصعيد التحرك للوصول الى «معالجة حقيقية وجدية لهذه القضية».

ونتيجة لحالة الغضب والفوضى التي رافقت انعقاد المؤتمر لم يتمكن منسق حملة «من حقنا ان نعرف» البير ابي عازار والمحامي سنان برّاج من إلقاء كلمتهما، وجاء في كلمة عازار، التي وزع نصها لاحقاً، لتوقف نشاطات الحملة «نزولاً عند رغبة لجنة اهالي المخطوفين»، على ان تصدر «الحملة» الاسبوع المقبل بياناً مالياً مفصلاً عبر وسائل الاعلام يبين ما جمعته الحملة من دعم مالي ووجهة صرفه، «وكل وفر يتبقى في الميزانية يسلم الى لجنة الاهالي لمتابعة نشاطاتها».

وبعد تأكيده لمطالب اللجنة التي لم تحقق بعد، اعلن ابي عازار، ان اصدقاء اللجنة ستحيي في الثاني عشر من آب المقبل تكريماً شعبياً لجميع المخطوفين والمفقودين، يعلن مكانه في حينه.

من جهته المحامي برّاج اعتبر ان نتائج عمل لجنة التحقيق الرسمية «جاءت منقوصة علماً ان الاثبات يستلزم افادة مختار مع شاهدين تقدم الى المحكمة المختصة وهذا ما يسمى «اثبات اعلان الوفاة بحكم صادر عن المحكمة المختصة».

وهذا لا يمنع الاهالي من ملاحقة من تسبب بخطف نسيبهم وقتله».

وطالب بأن يكون تاريخ اعلان الوفاة وتاريخ اثبات اعلان الوفاة «هو تاريخ منشأ الوفاة، وقبلها لم تكن الوفاة حاصلة»، وبالتالي حسب برّاج فإن «جميع المترتبات القانونية والمادية التي كانت من حق المخطوف آنذاك تحق له حكماً».

وختم برّاج مناشداً الدولة بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المانحة ان تخص اهالي المخطوفين بالمساعدة المشار اليها اعلاه.